



الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد

رومان - موري (بيرو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة

A/67/693/Add.2 و A/67/693/Add.3 و A/67/693/Add.4

و A/67/693/Add.5

مشروع القرار (A/67/L.55)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن

الجمعية نظرت في البند ١٤ من جدول الأعمال، بصورة مشتركة مع البند ٩ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، في جلستها العامة الثامنة والعشرين، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

ويذكر الأعضاء أيضا أنه، في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨/٦٧ في جلستها العامة الثالثة والأربعين، التي عقدت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، واحتفلت بالإطلاق العالمي للسنة الدولية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): جريا على الممارسة المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثائق من A/67/693/Add.2 إلى A/67/693/Add.5، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسائله الواردة في الوثيقة A/67/693/Add.1، سددت الرأس الأخضر وغابون وغرينادا وغينيا الاستوائية وقيرغيزستان المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو

الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثائق؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



بعينه، فإنه يعبر عن المواقف المختلفة التي تم التوافق والتي أعربت عنها الوفود المختلفة.

ومشروع القرار التنظيمي هذا يشتمل على العديد من نقاط القوة. أولاً، ستُعقد الدورة الاستثنائية الرفيعة المستوى في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وهذا تقريرا نفس موعد انعقاد الجزء الرفيع المستوى من المناقشة العامة.

لو أنه عقد في وقت آخر، لكان قد وضع عبئا إضافيا على الوفود، يجعلهم يعودون إلى نيويورك لحضور الدورة الاستثنائية.

ثانيا، ستتاح الفرصة للدول الأعضاء لتجديد التزامها ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإجراءاته الرئيسية على أعلى مستوى، مثلما حدث في القاهرة قبل ١٩ عاما.

ثالثا، سيكون ثمة أيضا مشاركة أوسع من جانب الدول الأعضاء. وستجري الدورة الاستثنائية الرفيعة المستوى خلال فترة ثمان ساعات. ونظرا لتمديد الفترة الزمنية، ستتاح للمزيد من الوفود فرصة المشاركة.

رابعا، ستكون ثمة مشاركة من جانب المجتمع المدني. وستتم مشاركة المنظمات غير الحكومية على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، مما سيتيح فرصة متساوية لكل منطقة جغرافية بأن تكون ممثلة في الدورة الاستثنائية.

وقد خصصت أيضا مكانة خاصة للجنة السكان والتنمية، في التحضيرات المؤدية إلى عقد الدورة الاستثنائية. وعلى الرغم من أنه لن يتم تحقيق نتائج خلال الدورة الاستثنائية الرفيعة المستوى، ستكون الدورة السابعة والأربعون للجنة في عام ٢٠١٤ مفتوحة باب العضوية، لإتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء من أجل المشاركة على قدم المساواة في المناقشة التفاعلية المتوخاة، والأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية.

للكينوا في جلستها العامة الرابعة والستين المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٣.

أعطي الكلمة الآن لممثلة كينيا لعرض مشروع القرار A/67/L.55.

السيدة مولي (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني عرض مشروع القرار A/67/L.55، المعنون "تنظيم دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤".

قبل ٢٠ عاما، اجتمع ممثلون للدول الأعضاء والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في القاهرة واعتمدوا الوثيقة الأكثر تطلعا في العالم في ذلك الوقت. وقد كانت وثيقة رائدة مهدت الطريق لعقد مؤتمرات دولية أخرى، مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين، استفادت من نجاحها. وبرنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا يقل أهمية اليوم عما كان عليه في ذلك الحين.

وقبل عامين، كان من دواعي الشرف والفخر لوفد بلدي تيسير القرار ٦٥/٢٣٤، الذي مدد برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإجراءاته الأساسية إلى ما بعد عام ٢٠١٤. وكما قد يذكر الأعضاء، فإن الجمعية العامة اتخذت القرار بتوافق الآراء. وبالمثل فإننا نشعر بالفخر والاعتزاز لقيامنا بتيسير مشروع القرار التنظيمي الحالي الذي يحدد طرائق عقد الدورة الاستثنائية.

ووفد بلدي يريد بصدق أن يشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار الحالي. وأنا أشكرهم على عملهم الشاق وما أظهره من مرونة. ونحن نقدر الساعات الطويلة التي استغرقها الأمر للتوصل إلى هذا النص التوافقي. وبينما لا يمثل النص وثيقة مثلى بالنسبة لوفد

وستتضمن الدورة الاستثنائية من ثم، إضافة ثلاثة اجتماعات، مع ترجمة فورية، ومحاضر حرفية، بجميع اللغات الست، لوزر عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وسيشكل ذلك تكلفة إضافية قدرها ٢٠٠ ١٤٤ دولار أمريكي، لاجتماعات ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، ستكون ثمة حاجة إلى وثائق إضافية، تضم ١٢١ صفحة من الوثائق قبل الدورة بجميع اللغات الرسمية الست في عام ٢٠١٤. وسيشكل ذلك تكلفة إضافية قدرها ٦٠٠ ٢٣٦ دولار أمريكي، لخدمات الوثائق خلال عام ٢٠١٤.

وبالتالي، فإن الاحتياجات الإضافية البالغة ٨٠٠ ٣٨٠ دولار أمريكي، لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار الباب ٢، "الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات"، من أجل تقديم خدمات الاجتماعات والوثائق. وبناء على ذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/67/L.55، سيلزم تخصيص موارد إضافية تبلغ ٨٠٠ ٣٨٠ دولار أمريكي، في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ "في إطار الباب ٢، الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات". وسوف يتطلب ذلك اعتمادات إضافية قدرها ٨٠٠ ٣٨٠، تدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أودّ أن أذكر الوفود بأنّ تعليق التصويت محدد بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيدة نمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة ترغب في شكر نائبة الممثل الدائم لكينيا، السفيرة كوكي مولي، على ملاحظاتها التي قدمتها خلال هذا الصباح. ونود أيضاً أن نشكر الممثل الدائم لكينيا، السفير ماشاريا كامو، والسيد جون موسوي المقتدر

وأخيراً، أودّ أن أشكر أمانة المشاورات، التي أتى موظفوها من صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة السكان في الأمم المتحدة. وقد عملوا بدون كلل لتقديم الأجوبة والشرح للوفود. كما قدموا أيضاً إيضاحات بشأن شتى المقترحات، وحرصوا على التوزيع المناسب من حيث التوقيت لمشاريع النصوص وباقي الوثائق. ولولاهم لكان ذلك العمل أكثر صعوبة بكثير. إنني أتطلع إلى اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/67/L.55.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يخص مشروع القرار A/67/L.55، المعنون "تنظيم دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤"، أودّ أن أسجل في المحضر البيان التالي بشأن الآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

في الفقرتين ١ و ٤ (أ) من مشروع القرار A/67/L.55، ستقرر الجمعية العامة، عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في نيويورك، بأكثر الطرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، وأن الدورة الاستثنائية ستتضمن جلسات عامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ من الساعة ١٣/٠٠ حتى الساعة ٢١/٠٠.

وستمد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمدة يوم واحد، وتتألف من ثلاث جلسات بجميع اللغات الست، مع جميع الاجتماعات الثلاثة المقترحة بعد ظهر يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الفترة من الساعة ١٣/٠٠ حتى الساعة ٢١/٠٠،

من الوفيات والأمراض النفسانية وتعزيز قدرة المرأة على اتخاذ القرارات بنفسها، فيما يتعلق بإنجابها للأطفال وتوقيت ذلك. وتشكل خبراتها عنصرا أساسيا في نجاح الدورة الاستثنائية.

ويجب أن تتسم عملية السماح لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بالمشاركة في الدورة الاستثنائية بالشفافية الكاملة. وينبغي معالجة أي شواغل تتعلق باحتمال مشاركة أي منظمة غير حكومية في الدورة الاستثنائية بطريقة صريحة وشفافة، وليس وراء الأبواب المغلقة. ويجب ألا تُحرم المنظمات غير الحكومية من المشاركة في منتديات الأمم المتحدة لأسباب سياسية.

وفي ذلك الصدد، نفهم الفقرة ٤ (د) والحاشية ٢ من مشروع القرار على أنهما تعنيان أن قائمة المنظمات غير الحكومية وغيرها من المشاركين المحتملين تُرسل إلى الجمعية العامة للنظر فيها، حيث تُقيّم الدول الأعضاء أي اعتراضات محتملة قد تبديها الدول الأخرى. وستكتسب الدورة الاستثنائية قيمة أكبر بكثير في حال الاستماع إلى أصوات جميع جهات المجتمع المدني المعنية دون اعتراض.

ويُلاحظ أن كل حدث ومؤتمر يختلف قليلا. ومن ثم، ينبغي ألا تُعتبر صيغة مشروع القرار بشأن مشاركة المجتمع المدني سابقة نمطية للقرار المقبل. وينبغي أن نواصل الجهود الرامية إلى وضع وصقل إجراءات واضحة وشفافة لتيسير المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية في الاجتماعات الرفيعة المستوى. ومع تزايد الخبرة التي نكتسبها بشأن مختلف الصيغ، نتوقع أن نصقل ونضع الصياغة المستقبلية بشأن هذا الموضوع للنص على مشاركة المجتمع المدني بطريقة أوضح.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى استمرار التعاون لجعل الدورة الاستثنائية مثمرة وتطلعية.

جدا، على جهودهما الدؤوبة، التي بدلاها فيما يخص تيسير المناقشات الخاصة بأساليب دورة الجمعية العامة الاستثنائية لمتابعة برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

ومن دواعي سرور الولايات المتحدة الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/67/L.55. إننا نؤيد بقوة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي ستقيم التقدم المحرز حتى الآن فيما يخص تحقيق الأهداف المحددة في برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤.

ويوفر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، جنبا إلى جنب مع استعراضاته التي مدتها خمس وعشر سنوات، والعديد من القرارات المتخذة منذ عام ١٩٩٤، الأساس لجهودنا العالمية المتعلقة بتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الأشكال الحديثة لمنع الحمل. وتقوم ولاية المؤتمر، على دعم الحقوق الإنجابية، التي تعد أساسية لتمكين المرأة، وفي نهاية المطاف تعزيز قدرة المجتمع الدولي على الوصول إلى الأهداف الإنمائية العالمية.

أكدنا طيلة المفاوضات بشأن مشروع القرار الحالي، الدور الهام الذي يتعين على المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي لديها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، القيام به من خلال مشاركتها في الدورة الاستثنائية. وينبغي أن تكون الدورة الاستثنائية مفتوحة أمام جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي لديها خبرة في الموضوع.

تضطلع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم بدور بالغ الأهمية في المسائل السكانية، بما في ذلك من خلال الدفاع عن الحقوق الإنجابية للمرأة وتنفيذ البرامج الرامية إلى مساعدة المرأة. وتشمل تلك البرامج الحد

أصحاب مصلحة أساسيين في مداولاتنا. ولذلك السبب، فإننا نأسف لإدخال الفكرة التي تسعى إلى الحد من مشاركة تلك المنظمات في الفقرة ٤ (د) من القرار وإخضاعها حصريا لمبدأ عدم الاعتراض من قبل الدول الأعضاء، دون أي احترام في ذات الوقت للمبدأ الشديد الأهمية المتمثل في مراعاة الأصول الإجرائية. وعلاوة على ذلك، فقد نُصَّ على الاعتراف صراحة بحق النقض المفترض لبعض الدول فيما يتعلق بمشاركة منظمات بعينها. وفي ذلك تجاهل حقيقة أن الجمعية العامة هي التي تختص باتخاذ قرارات كهذه.

لقد أعربنا خلال المشاورات غير الرسمية عن تفضيلنا لعدم انعقاد الدورة الاستثنائية في نفس موعد انعقاد المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية في عام ٢٠١٤ تجنباً لتعقيدات لوجستية محتملة. ومع ذلك، فإننا نأمل أن يمكن الاتفاق الذي تم التوصل إليه على بدء الجلسة العامة الأولى للدورة في ختام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية من تنظيم الحدثين، اللذين نوليها أهمية قصوى، بطريقة منسقة.

أخيراً، نود أن نشكر وفد كينيا على الطريقة الفعالة للغاية التي أدار بها المفاوضات بشأن القرار، وكذلك كصندوق الأمم المتحدة للسكان على عمله في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي ملتزم بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤. ونولي أهمية خاصة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في العام القادم لاستعراض حالة تنفيذ البرنامج.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٥٠/٦٧ بتوافق الآراء فيما يتعلق بتلك الدورة. وننوه بعمل الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة بخصوص المساعدة على تنسيق عملية التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.55.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت بنما إلى مقدمي مشروع القرار A/67/L.55.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/67/L.55؟ اعتمد مشروع القرار A/67/L.55 (القرار ٢٥٠/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين، شرحاً للموقف بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دي ليون هويرتا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يولي وفد المكسيك أهمية كبيرة للقرار ٢٥٠/٦٧ لأنه يتعلق بموضوع يهم المجتمع الدولي، ألا وهو متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤. ونحن واثقون بأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستمكن الدول من إعادة التأكيد - على أرفع المستويات السياسية - على التزامها بتنفيذ وإطلاق برنامج عمل القاهرة.

وتتمثل إحدى المسائل الأساسية في تنظيم الدورات الاستثنائية للجمعية العامة في مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، حيث أنهما يضطلعان بدور حاسم في تعزيز أهداف برنامج عمل القاهرة.

يود وفد المكسيك مرة أخرى أن يكرر تأكيد التزامه بمشاركة ممثلي المجتمع المدني على أوسع نطاق ممكن بوصفهم

الإعراب عن آرائهم وتبادل أفضل الممارسات في ما بينهم. وكما نعلم فإن المنظمات غير الحكومية تعمل في الميدان في جميع أنحاء العالم، وهي جهات فاعلة أساسية في تعزيز وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

وتقدّر إسرائيل مشاركة وقيادة الميسّر، السفير كاماو ممثل كينيا، علاوة على تقديرها للجهود الهائلة التي بذلها زميلنا جون موسوتي وبقية أعضاء الفريق. ونود أن نشكر الميسّر على روحه البناءة والابتكارية، وخاصة فيما يتعلق بالفقرة ٤ (د) من القرار بشأن مشاركة المجتمع المدني.

ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ لأن مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المهمين الآخرين سينظر فيها على أساس قاعدة عدم وجود اعتراض، مما يخالف المبادئ الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة والإنصاف والشفافية والمساءلة. وكما أكدنا خلال عملية التفاوض، فإن القرار النهائي بشأن مشاركة المجتمع المدني يعود للجمعية العامة، وهذا هو تفسيرنا للفقرة ٤ (د).

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام الدور المهم الذي يضطلع به جميع أصحاب المصلحة، ونأمل مخلصين أن يتمكن جميع المهتمين والملتزمين بموضوع السكان والتنمية من الانضمام إلينا في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤.

السيدة هنتيك (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعثتم هذه الفرصة لأشكر السفيرة كوكي مولي، نائبة الممثل الدائم لكينيا، على ملاحظاتها الاستهلاية البناءة.

تؤيد كندا العمل المهم الذي يضطلع به برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومن دواعي سرورها أننا تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء على القرار. نود أن نعرب عن امتناننا الخالص لكينيا على الدور المتميز الذي اضطلعت به في مجال التيسير خلال عملية التفاوض. وبما أنني

وباتخاذ ذلك القرار، فقد بات واضحا أن مداولات الدورة الاستثنائية ستخضع للنظام الداخلي للجمعية العامة. ومن رأينا أن مشاركة وأنشطة ممثلي المنظمات غير الحكومية، على النحو المبين في الفقرتين ٤ (ج) و(د) من القرار، ستتم دون الإخلال بالنظام الداخلي للجمعية العامة. وسيضع رئيس الجمعية العامة قائمة ممثلي المنظمات غير الحكومية وفقا لمبدأ عدم الاعتراض.

وبوجه عام، فإننا نؤيد إشراك المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. ويرى الوفد الروسي أنه ينبغي أن يتم ذلك دون المساس بالطابع الحكومي الدولي للمنظمة وهيئتها الرئيسية.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): لقد كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤ حدثا رائدا في تاريخ السكان والتنمية، وكذلك في مجال حقوق المرأة. وأقر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية استراتيجية جديدة أكدت على الروابط العديدة الموجودة بين السكان والتنمية وركزت على الاحتياجات الفردية للنساء والرجال. وقد كان لتلك الاستراتيجية أثر عميق على الناسفي جميع أنحاء العالم في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

تولي إسرائيل أهمية كبيرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعليه فقد انضمت إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٥٠/٦٧. ومع ذلك، أود أن أعرب عن خيبة أمل وفد بلدي لإصرار بعض الدول أثناء المشاورات غير الرسمية على الحد من مشاركة المجتمع المدني في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤.

وتؤمن إسرائيل إيمانا قويا بأن الدورة الاستثنائية ينبغي أن تكون منبرا لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، من أجل

وبلد اتفاق التجارة الحرة، النرويج البلد، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية ؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ونود أن نتقدم بالشكر والتقدير العميق للسفير كاماو ولزميلنا العزيز جون موسوتي من بعثة كينيا لدى الأمم المتحدة، الذي بذل شخصيا جهودا دؤوبة لتيسير المناقشات بشأن القرار ٢٥٠/٦٧، ونشكرهما على عملهما الممتاز في إجراء عملية المشاورات بطريقة بالغة الانفتاح والشفافية.

أولا، يريد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن يؤكدوا مجددا تأكيدا لا لبس فيه التزامهم بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمراته الاستعراضية. ونود أن نشدد على الأهمية التي نوليها للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤.

عملية استعراض المؤتمر وسيلة فريدة لتعميق تقديرنا لأهمية جدول أعمال المؤتمر. لقد كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤ حدثا رائدا؛ وقد مثل وضع حقوق الإنسان والأفراد والمجتمعات المحلية في صميم مسائل السكان والتنمية تحولا في النموذج في السياسة الإنمائية. كما ستأتي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي تقرر الآن عقدها بعد ظهر يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في لحظة حاسمة من مناقشاتنا بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونتطلع أيضا إلى إجراء مناقشات مثمرة خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية في نيسان/أبريل ٢٠١٤، التي ستكون مفتوحة باب العضوية من أجل ضمان أقصى قدر من المشاركة والملكية لجميع أصحاب المصلحة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية.

قد شاركت شخصا في هذه المفاوضات الطويلة، فأود أن أشكر بحرارة السفير كاماو وزميلي العزيز جون موسوتي على جهودهما التي لا تعرف الكلل للتوصل إلى نص بتوافق الآراء للقرار ٢٥٠/٦٧.

تشعر كندا بحبيبة أمل إزاء تنصل الجمعية العامة تدريجيا من الممارسة السابقة المتمثلة في مشاركة المنظمات غير الحكومية في أحداث الأمم المتحدة، مثل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن متابعة برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤. ولئن كانت كندا توافق على أن تستشار الدول الأعضاء في عملية اختيار المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنها تعتقد أيضا أنه ينبغي أن تشارك المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة على أساس صلتها بالموضوع الذي ينظر فيه الحدث.

لا تزال الصيغة المستعملة في الفقرة ٤ (د) من القرار ٢٥٠/٦٧ قائمة على الاعتراض. فقد سمحت الممارسة السابقة للدول الأعضاء بالمشاركة في العملية الانتخابية، بينما كفلت أيضا أن تكون صلة المنظمات غير الحكومية بالموضوع هي المعيار الرئيسي لاحتمال المشاركة. وبما أن كندا ترى أن هذا التوازن ذو أهمية بالغة، فإننا نأسف لأن هذا التوازن لا يتجسد بشكل كاف في القرار المعروض علينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ديفانلي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ والبلد المنضم كرواتيا ؛ ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا؛ وبلدا عملية الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك،

ومسوق من بعثة كينيا لدى الأمم المتحدة، على جهودهما الحثيثة في توجيه المشاورات بشأن القرار ٢٥٠/٦٧، مما أفضى إلى توافق متين في الآراء.

ترحب سويسرا بغرض القرار، ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وللعملية الاستعراضية الجارية، بما في ذلك المؤتمرات الاستعراضية. سوف تشكل الدورة الاستثنائية المقرر عقدها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ حافزا مهما لتجديد الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز المبادئ الأساسية للسكان والتنمية التي اتفقت عليها الحكومات في المؤتمر الدولي في القاهرة عام ١٩٩٤. ونرحب أيضا بكون الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية في نيسان/أبريل ٢٠١٤ ستكون مفتوحة باب العضوية بغية كفاءة أقصى حد ممكن من شمول أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

بيد أننا، فيما يتعلق بالمشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة في الدورة الاستثنائية نفسها، نشعر بالقلق إزاء العزوف عن إبداء الدعم الكامل لمبادئ الشفافية والإجراءات القانونية الواجبة في عملية اختيار المنظمات غير الحكومية غير المعتمدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعموم المجتمع المدني. وترى سويسرا أن أصحاب المصلحة في المجتمع المدني يقدمون وجهات نظر قيمة في المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية، وبالتالي ينبغي إسناد دور قوي وملائم لهم في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في دورته الاستثنائية عام ٢٠١٤.

دعت سويسرا، طوال عملية المشاورات بشأن قرار الطرائق، إلى عملية تتسم بالشفافية والانفتاح عند اختيار المنظمات غير الحكومية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني، وهي عملية تسند دورا في عملية التشاور على القائمة التي اقترحها رئيس الجمعية العامة ليس فقط إلى فرادى الدول

ومع ذلك، عند مناقشة طرائق هذا القرار، شعرنا بنخبة أمل شديدة إزاء النفور الذي أبدته بعض الدول الأعضاء من كفاءة المشاركة الكاملة لممثلي المجتمع المدني في الدورة الاستثنائية ومن إتاحة الشفافية في الطريقة التي يُسمح بها للمنظمات غير الحكومية غير المعتمدة بالمشاركة في الدورة.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الحفاظ على حوار قوي ومفتوح مع المجموعات الحقيقية وذات الصلة في المجتمع المدني ينبغي أن يكون عنصرا رئيسيا في المناقشة الرفيعة المستوى في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولهذا السبب، ما فتئنا، طوال المشاورات بشأن القرار ندعو، مثلما فعلنا في حالات أخرى، إلى أن تكون عملية قبول المنظمات غير الحكومية للمشاركة في الدورة الاستثنائية كاملة الشفافية، وأن تسمح بانخراط الجمعية العامة انخراطا كاملا. ولذلك، فإن تفسيرنا للفقرة ٤ (د) من القرار ٢٥٠/٦٧ هو أن تتمكن الدول الأعضاء، في إطار الجمعية العامة، من النظر والظعن بأسلوب منفتح وشفاف في الاعتراضات المحتملة التي تبديها الدول الأخرى على حضور ممثلي المجتمع المدني أو منظمات غير حكومية بعينها.

ويجدونا الأمل في أن تبدي جميع الدول الأعضاء نهجا أكثر إيجابية في المناقشات المقبلة بشأن مشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة، وسيظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين التزاما قويا بكفاءة عملية أكثر انفتاحا وأكثر شفافية لاختيار المنظمات غير الحكومية التي تشارك في اجتماعات بعينها من اجتماعات الأمم المتحدة. وسنواصل المشاركة بنشاط في المناقشات التي تدور حول السكان والتنمية، ونتطلع إلى إجراء مناقشات ناجحة وشاملة للجميع خلال الدورة الاستثنائية.

السيد فوكس (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): تود سويسرا أن تشيد بالميسرين، السفير كامو والسيد جون

الأعضاء، بل إلى الجمعية العامة نفسها، حتى يكون لها دورها في عملية صنع القرار.

ونقر بأنه، بفضل ما تم التوصل إليه من صياغة للقرار، قد أحرزت خطوة على الطريق الصحيح المفضي إلى الشفافية ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، وتلك من القيم التي تعززها سويسرا. بناء على ذلك، تفهم سويسرا معنى الصيغة المستعملة في الفقرة ٤ (د) على النحو التالي: بعد أن تتشاور الدول الأعضاء بشأن المنظمات غير الحكومية المقترحة في إطار أصحاب المصلحة في المجتمع المدني، يمكن للجمعية العامة أن تنظر في قائمة أصحاب المصلحة ذوي الصلة والاعتراضات المحتملة التي قد تبديها الدول الأعضاء. وتفهم أن الجمعية العامة هي الهيئة الشرعية التي تتخذ القرار الأخير بشأن مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في دورته الاستثنائية.

ستواصل سويسرا التزامها بدعم الدور المهم الذي نعلقه على المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني الأوسع نطاقاً بشكل عام وهذه المسألة. ولذلك ستواصل سويسرا المشاركة في الحوار مع الدول الأعضاء لوضع المعايير المناسبة في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات

أخرى

(ج) انتخاب خمسة أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أنه وفقاً للفقرات ٤ (أ) إلى (هـ) من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تتألف اللجنة التنظيمية من سبعة أعضاء من مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء الدائمون الخمسة؛ وسبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتم انتخابهم من مجموعات إقليمية؛ وخمسة أعضاء من كبار المساهمين بالأنصبة المقررة في ميزانيات الأمم المتحدة وبالتبرعات المقدمة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بما في ذلك صندوق دائم لبناء السلام؛ وخمسة من كبار المساهمين بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في بعثات الأمم المتحدة؛ وسبعة أعضاء إضافيين، تنتخبهم الجمعية العامة، مع إيلاء الاعتبار اللازم لتمثيل جميع المجموعات الإقليمية في التشكيل العام للجنة التنظيمية.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة ٦٢، المعقودة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، انتخبت البرازيل وماليزيا وبيرو أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لفترة ولاية مدتها سنتان، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي ما يتعلق بالمرشحين للمقعدين، أود أن أبلغ الأعضاء بأن مجموعة الدول الأفريقية أعربت عن تأييدها لكينيا وجنوب أفريقيا.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في القرار ٢٦١/٦٠، قررت أن يطبق على انتخابها أعضاء اللجنة النظام الداخلي للجمعية العامة والممارسة المتبعة فيها فيما يختص بانتخاب

مذكرة من الأمين العام (A/67/107**)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٦٢، المعقودة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أحيطت علماً بأن رئيسها قد عين كوت ديفوار والسنغال عضوين في لجنة المؤتمرات لولاية مدتها ثلاث سنوات، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. يذكر الأعضاء أيضاً أنه لا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول آسيا والمحيط الهادئ، ومقعدان من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى لولاية مدتها ثلاث سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

يذكر الأعضاء أيضاً أنه، في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، لا يزال هناك مقعد واحد من بين دول آسيا والمحيط الهادئ ومقعد واحد من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتعين شغلها. وبناء على توصية رؤساء مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى، عينت البوسنة والهرسك والعراق وإسرائيل أعضاء في لجنة المؤتمرات لفترة تبدأ في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ وسري لانكا لمدة تبدأ في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علماً بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أنه لا يزال هناك مقعد واحد من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة

أعضاء هيئاتها الفرعية. وتسري المادتان ٩٢ و ٩٤ في ما يتعلق بهذا الانتخاب. وبناء عليه، سوف يجرى الانتخاب بالاقتراع السري، ولن تكون هناك ترشيحات.

غير أنني أود أن أذكر بالفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤، التي تقرر الجمعية العامة بموجبها أن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية قاعدة، حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب شغلها، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه. ونظراً لعدم تقديم مثل هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في هذا الانتخاب على الأساس المذكور؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): نظراً لأن عدد المرشحين يتفق مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر انتخاب كينيا وجنوب أفريقيا عضوين في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لفترة عضوية مدتها سنتان، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أهنيئ كينيا وجنوب أفريقيا على انتخابهما لعضوية اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١١٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١١ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(و) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

البحر الكاريبي شاغرا لفترة تبدأ في تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

كما يذكر الأعضاء أن مقعدا واحدا من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا لا يزال شاغرا منذ الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، لفترة تبدأ في تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. أحث المجموعة الإقليمية على أن تقدم ترشيحها في أقرب وقت ممكن.

بذلك، تحتتم الجمعية العامة المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (و) من البند ١١١ من جدول الأعمال. رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.